الأزمات الاقتصادية زمن الدولة الأموية في الأندلس (١٣٨-٤٢٢هـ/ ٧٥٥-١٠٣٣م)

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٦/٠٥/١١م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٦/١٠/٢٠م

محمد الزغول*سعيد الحلاق**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأزمات الاقتصادية التي واجهت الدولة الأموية في الأندلس، والتعرُّف على أسبابها، ودور الدولة في معالجة أثارها والحد من تكرار حدوثها. وأظهرت هذه الدراسة أنَّ الأندلس قد تعرَّضت لأزمات اقتصادية خانقة خلال حكم الدولة الأموية، رغم ما تتمتع به من تنوعٍ في المناخ، وثروةٍ مائيةٍ كبيرة، تسببت في موت أعداد كبيرة من الناس، وهجرة البعض إلى خارجها، مما ترك أثاراً سيئة على الاقتصاد الأندلسي. وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تُعالج حقبة مهمة من التاريخ الاقتصادي الإسلامي والتي يمكن الاستفادة منها بما يتلاءم مع متطلبات العصر، وخلصت الدراسة إلى أنَّ الأسباب البشرية لا تقل أهميةً عن الأسباب الطبيعية في حدوث الأزمات، وأنَّ الدولة لم تكن لديها خطط مرسومة للحدِّ من تلك الأزمات، وأنَّ كل ما كانت تفعله هو جهود فردية، كمساعدة الفقراء أوقات المجاعة، مما ضاعف من نفور مكونات الدولة الأندلسية من الحُكَّام الأُمويين وتسبب في ثورات متلاحقة، ساهمت هي الأخرى بحدوث أزماتٍ جديدة، حيثُ يمكن الاستفادة وأخذ العبر من هذه الأزمات والحلول بما يتناسب مع معطيات العصر الحالي.

Abstract

This study aimed to examine the economic crises that faced the Umayyad State in Andalusia, and understand their causes as well as the role of the state in treating its consequences and prevent their occurrence. This study showed that many severe economic crises affected Andalusia during the Umayyad period, despite the diversity in climate and the abundant water resources. These crises caused a large number of deaths and emigration of some of the population outside of the country, leaving negative impacts on the Andalusian economy.

* باحث، جامعة اليرموك.

** أستاذ، عميد البحث العلمي/جامعة اليرموك.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The importance of the current study stems from its tackling an important era of the Islamic economic history and can be beneficial to today's situation and requirements. All of this led to alienation of the major components of the state against the Umayyad rulers and contributed to the successive revolutions which led to more crises. Lessons derived from these crises and their solutions can be applied to a similar current situation taking into account the current time's requirements.

المقدمة:

الحمدُ لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن سار على هديهم واستنَّ بسنتهم إلى يوم الدين، وبعد:

يُعتبر قيام الدولة الأُموية في الأندلس التجربة الأولى لقيام دولة إسلامية في القارَّة الأُوروبية، والتي امتدت لأكثر من ثمانية قرون تراوحت عبر تاريخها بين القوة والضعف، إلى أن وصلت إلى مرحلة الانهيار التام، وإنهاء الوجود الإسلامي فيها.

وقد تعرَّضت الدولة الأُموية لأزمات اقتصادية صعبة –رغم ما تتمتع به شبة جزيرة الأندلس من الثروة الزراعية، والبساتين المثمرة، حتى وُصفت بجنة الله على الأرض– منها والجوع ونفاذ المواد الغذائية من الأسواق، وارتفاع الأسعار وأدَّت هذه الأزمات إلى نتائج خطيرة على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره أدَّي إلى انعدام الاستقرار السياسي.

وسأحاول في هذا البحث الإشارة إلى أهم هذه الأزمات وأسبابها والنتائج المترتبة عليها وكيفية معالجتها من قبل الدولة ومدى موافقته لمنهج الإسلامي في حل هذه الأزمات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تُعالج حقبة تاريخية، وتعرض قضية تهم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وهي الأزمات الاقتصادية، وتحاول هذه الدراسة تشخيص أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأَزمات الاقتصادية وبيان آثارها ودور الدولة في الحدِّ منها ومعالجتها.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية هذه الدراسة على أن الدولة الأُموية لم تتخذ الإجراءات كخطط مرسومة للحد من هذه الأزمات وآثارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بأن الأندلس قد تعرَّضت لأزمات اقتصادية كادت أن تنهي وجودها خلال فترة الدولة الأموية فيها والتي امتدت قرابة الثلاثة قرون، وستحاول الدِّراسة الإجابة على هذه المشكلة من خلال الأسئلة الآتية:

1. ما هي أهم الأَزمات الاقتصادية التي حدثت خلال الحكم الأُموي للأندلس؟
2. ما هي أسباب الأَزمات الاقتصادية التي حدثت خلال الحكم الأُموي للأندلس؟
3. ما هي مظاهر تلك الأزمات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟
4. ما هي الإجراءات التي قامت بها الدولة الأُموية للحد من هذه الأَزمات؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

1. بيان أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية في فترة حكم بني أُميَّة للأندلس.
2. بيان أثر هذه الأزمات على النواحي الاقتصادية والاجتماعية.
3. بيان الإجراءات والوسائل التي اتخذتها الدولة لمعالجة هذه الأزمات ومدى توافقها مع الاقتصاد الإسلامي.
4. بيان النتائج والعبر المستخلصة من هذه الحقبة التاريخية للاستفادة منها في الواقع المعاصر.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي والاستقرائي، من خلال استقراء الكتب والمراجع المتصلة بتاريخ حدوث الأزمات الاقتصادية في الدولة الأموية في الأندلس، وتحليل أثر هذه الأزمات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الأزمات الاقتصادية التي حدثت في الأندلس خلال حكم الدولة الأُموية لها، من عام ١٣٨هـ/٧٥٥م، ولغاية نهاية هذه الدولة عام ٤٢٢هـ/١٠٣١م، من حيث الأسباب والمظاهر والمُعالجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخطط الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعةِ مطالب:

- المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية زمن الدولة الأُموِّية في الأندلس وموفق الإسلام منها.
- المطلب الثاني: أسباب الأزمات الاقتصادية زمن الدولة الأُموِّية في الأندلس.
- المطلب الثالث: مظاهر الأزمات الاقتصادية زمن الدولة الأُموِّية في الأندلس.
- المطلب الرَّابع: المطلب الرَّابع: معالجة الدولة الأموية للأزمات الاقتصادية، ومدى توافقه مع الاقتصاد الإسلامي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تطرَّقت للازمات الاقتصادية للأندلس خلال الحكم الإسلامي لها، وإن كانت تحت عناوين مختلفة، فقد هدفت دراسة (المناجعة، ٢٠١٤م) إلى بيان أهم الكوارث والأزمات الطبيعية التي تعرَّضت لها الأندلس خلال الحكم الإسلامي لها، مثل المجاعات والأوبئة والأمراض والكوارث الطبيعية، وبيان الأضرار المترتبة عليها والإجراءات المُتخذة حيالها. وبيَّن الباحث أنَّ المجاعات تُعد من أكثر الأضرار الذي تعرَّضت لها الأندلس، وكانت تودي بحياة أعداد كبيرة من أهل الأندلس، ولم تكن لدى الدولة الأندلسية خطط وإجراءات مدروسة تجاه هذه الكوارث والمجاعات والأوبئة، ولم تتدخل في أغلب الأوقات من أجل التخفيف عن العامة، وكان التدخل فردياً من الحاكم والميسورين بشكل شخصي، وليس وفق خطط تتبناها الدولة، بينما بيَّنت دراسة (النقيب وأحمد، ٢٠١٢م) أن الأندلس قد شهدت خلال الحكم العربي الإسلامي لها العديد من الأزمات التي تنوعت أشكالها، واختلفت مسبباتها، بالرغم من كل ما عرفت فيه البلاد من سِعة ورخاء، وقد تركت هذه الأزمات أثراً بالغاً في حياة الأندلسيين، وشكَّلت في الكثير من حالاتها تهديداً مباشراً على بقاء الناس بغض النظر عن مُسبِّباتها سواء كانت طبيعية أو بشرية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنَّ هذه الأزمات قد سبَّبت نقصاً واضِحاً في عدد السُكَّان، فكانت الأمراض سبباً في فُقدان القُوى البشرية العاملة والمنتجة. وبيَّنت دراسة (مصطفى، ٢٠٠٩م) أنَّ للظواهر الطَّبيعية أثرٌ مهم، فهي تدخل في حياة المجتمعات والأمم بنتائجها الإيجابية والسلبية، وتلعب دوراً بالغ الخطورة في سير حركة التاريخ، حيث استطاع عبد الرحمن الداخل من استغلال الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الأندلس سياسياً واقتصادياً من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخول إليها وإقامة الدولة الأُموية بعد انهيارها في الشرق، كما بيَّن الباحث أنَّ للموقع الجغرافي للأندلس، ووقوعها بين بحرين كبيرين جعلها عرضة للتيارات البحرية والأعاصير، مما أحدث الكثير من النكبات الاقتصادية، وبالرغم من خصوبة أرضها فقد تعرضت للجوع والقحط وارتفاع الأسعار، أما دراسة (أبو الرَّتشة، ١٩٩٠م) فقد بينت أسباب الأزمات الاقتصادية بشكلٍ عام، وطرق معالجتها، وإن ركزت على الجانب النقدي فيها، وبينت الدراسة أنَّ من أفضل وسائل الحد من الازمات وجود سياسة نقدية متوازنة وكفؤة بالدولة، وان تقوم الدولة باستغلال الثروات الطبيعية فيها، وبين أنَّ إفساد المالي والإداري في الدولة هو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية.

إضافة الدراسة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنَّها دراسات تاريخية بحتة ركَّزت على العوامل الطبيعية كسبب رئيسي أو وحيد في حدوث الأزمات الاقتصادية، واقتصرت على العوامل الطبيعية، أما هذه الدراسة فتبرز عاملاً آخر لا يقل أهمية في حدوث الأزمات الاقتصادية وهو العامل البشري، كما أنها ستتناول هذه الأزمات وآثارها الاقتصادية بالتحليل والحلول وفق منهج الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية زمن الدولة الأموية في الأندلس

الفرع الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية

قبل الحديث عن أهم الأزمات الاقتصادية التي حلَّت بالأندلس خلال فترة الدِّراسة لا بد من التعريف بمفهوم الأزمات الاقتصادية

الأزمة في اللغة:

أزم: أي أزم عليهم العام والدهر أزماً وأزوماً أي أشتد قحطه، وقيل خيره. أزمة أزمرة أي مجدبة، شديدة الجدب والمحل وقيل إذا أزمت بهم سنة أزوم.

الأزمة: الشدة– القحط، ومنه القول المأثور اشتدي أزمة تنفرجي، ويقال الأزمة في الحديث: السنة المجدبة، يقال إن الشدة إذا تتابعت انفرجت، وفي الحديث ان قريشاً أصابتهم أزمة شديدة، وكان أبو طالب ذا عيال وشاهد الأزمة، جمعها أزم مثل تمر وعنب (ابن منظور، ١٩٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الاصطلاح:

فقد عُرِّفت بأنها "الاضطراب الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي الذي ينشأ في العادة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك" (النجفي، ١٩٧٧م، الدَّهان، ١٩٨٩م)، كما عُرِّفت بأنها: "الاضطراب الشديد في تدبير أُمور الدولة المالية الذي يحتاج إلى بذل جهد وتسخير طاقات لإزالته وإعادة الوضع إلى الاستقامة، وليس المقصود بالأزمة الاقتصادية ذلك الخلل البسيط في الأمور المالية الذي يمكن معالجته بالوسائل العادية وبأيسر الطرق" (أبو الرتشة، ١٩٩٠)، وعليه ويمكن تعرفها إجرائياً بأنها "خلل يُصيب الهيكل الاقتصادي للدولة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية وينعكس أثره على الدولة والفرد ويحتاج إلى معالجة فورية للتخفيف من آثاره".

الفرع الثاني: أهم الأزمات الاقتصادية: آثارها وموقف الإسلام منها

من خلال الرجوع إلى المصادر التاريخية والجغرافية التي تحدثت عن فترة الدولة الأُموية في الأندلس(١٣٨-٤٢٢/١٠٣١-٧٥٥م)، يمكن بيان أهم الأزمات الاقتصادية التي مرت بها وهي:

أولاً: حدوث المجاعات

تُعد المجاعات من أبرز الأزمات الاقتصادية التي حدثت بالأندلس، ويُساهم فيها كل من العوامل الطبيعية كالقحط وانحباس المطر وما ينتج عن ذلك من قلَّة المحصول الزراعي، وكما قد يصاحب سنوات القحط ظهور الجراد، وانتشار الأوبئة والأمراض، والعوامل والبشرية كالحروب والثورات الداخلية وحالات الفساد والترف في حدوثها، وإن كان القحط هو السبب الرَّئيسي في ذلك، حيث أنَّ الأندلس بلدٌ زراعي بالدرجة الأولى، فالزراعة فيها تعتمد اعتماداً كلِّياً على مياه الأمطار رغم كثرة الأنهار والينابيع، إلا أنَّ الأنهار الكبيرة تقع في القسم الشمالي الغربي الذي فقد المسلمون سيطرتهم عليه(معالم تاريخ المغرب والأندلس، ١٩٧٩).

وقد تكرر حدوث المجاعات في الأندلس خلال امتداد الدولة الأموية (١٣٨-٤٢٢هـ-١٠٣١/٧٥٥م) أكثر من ثلاث عشرة مرَّة.

في بداية عهد الإمارة بسط الأمير عبد الرحمن الداخل نفوذه وأخضع خصومة، عاشت الأندلس في حالة استقرار امتدَّت لعهد ولده هشام. ورغم أن بعض المصادر أشارت إلى وقوع حالات جفاف في تلك الفترة، إلا أنها لم تتحدث عن وقوع مجاعات، إذ من المحتمل أن تكون هذه المجاعات تحت السيطرة في ظل الأمن وانتهاء عصر الفتن، وأول المجاعات التي تحدثت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنها المصادر في عصر الدولة الأُموية كانت في سنة (١٨٩هـ/٨٠٤م) في عهد الأمير الحكم بن هِشام المعروف بالرّبَضي (٢٠٦-١٨٠هـ/٧٩٦-٨٢١م)، حيث صاحب فترة حكمة حالات من عدم الاستقرار وثورات ممتدة، ورغم أنَّ هذه المجاعة لم تقتصر على الأندلس بل شملت معظم بلاد أفريقيا إلا أنَّ تأثيرها على الأندلس كان الأكبر حيث مات فيهما خلقٌ كثير، وقد وصفها صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس "وكذلك كانت المجاعة والوباء في سنة (١٨٩هـ/٨٠٤م) بإفريقيا والمغرب والأندلس وذهب فيها ثلثا الناس" (ذكر بلاد الأندلس، ٢٠٠٧م)، ثمَّ وقعت مجاعةٌ أُخرى في عهده اختلفت المصادر في زمن وقوعها بين سنة (١٩٧هـ/٨١٢م) و(١٩٩هـ/٨١٤م)، إلا أنهم أجمعوا على أنها كانت مجاعةٌ عظيمة (المقرّي، ١٩٦٨)، ويقول عنها ابن عذارى: "ومات فيها أكثر الخلق" (ابن عذاري، ١٩٨٣م).

ثم وقعت مجاعة عظيمة في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦-٢٣٨هـ/٨٢٢-٨٥٢م) سنة (٢٠٧هـ/٨٢٢م) فيذكرها ابن حيان فيقول" نالت الأندلس مجاعة شديدة صدر أيام الأمير عبد الرحمن الثاني"، كما وقعت مجاعةُ أخرى سنة (٢٣٢هـ/٨٤٦م) وصفها ابن حيان "أن الأندلس قد قحطت وكثر الجراد فيها واحترقت الكروم والشجر مما أدى إلى تفاقم المجاعة، ومات فيها خلقٌ كثير" (ابن حيَّان، مكي، ١٩٧٣م).

كما حدثت مجاعةٌ أخرى في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم (٢٣٨-٢٧٣هـ/٨٥٢-٨٨٦م)، استمرت لسنواتٍ متتالية (٢٥٣-٢٦٠هـ/٨٦٧-٨٧٣م) وكان أشدها على الناس ضراوةً السنة الأخيرة، ومات فيها خلقٌ كثير، وذهبت مثالاً من الشِدَّة توصف فيها المجاعات الاخرى فيقال مثل مجاعة ستين(ابن عذاري، ١٩٨٣).

ثمَّ توالت المجاعات ففي عهد الأمير عبد الله بن محمد ففي سنة (٢٨٥هـ/٨٩٨م) وقعت مجاعة عظيمة حتى اضطر الناس لأكل بعضهم البعض، فقد وصفها ابن أبي زرع: ابن أبي زرع: "وفي سنة خمس وثمانون ومائتان كانت المجاعة الشديدة التي عمت جميع بلاد الأندلس وبلاد العدوة حتى أكل الناس بعضهم بعض أعقب ذلك وباء ومرض وموت كثير هلك فيها من الناس من لا يحصى، فكان يدفن في القبر الواحد أعداد من الناس لكثرة الموت وقلة من يقوم بهم، وكانوا يدفنون من غير غسل ولا صلاة " (ابن أبي زرع، ١٩٧٢م) كما وقعت مجاعة أُخرى في عهده سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م) عرفت بسنة جيان نسبةً إلى مدينة جيان باكورة بدايتها، وأدت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجاعة إلى وفيات كثير وأجبرت بعضهم على العبور إلى العدوة المغربية (ابن حيَّان، شالميتا، ١٩٧٩م).

وفي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر وقعت مجاعة سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م)، قال عنها ابن حيَّان: "كانت المجاعة بالأندلس التي شُبِّهت بمجاعة سنة ستين، فاشتدَّ الغلاء، وبلغت الحاجة والفاقة بالناس مبلغاً لم يكن لهم عهد لهم بمثله؛ وبيع قفيز القمح بكيل سوق قرطبة بثلاثة دنانير(ابن حيَّان، ١٩٧٩م)، ووقع الوباء في الناس، فكثر الموتان في أهل الفاقة والحاجة، حتى كاد أن يعجز عن دفنهم" (ابن عذاري، ١٩٦٨)، ورغم توالي القحوط إلا إن عصر الخلافة الذي شهد فترة عودة المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة في أواخر عصر الولاية مكنت الدولة من السيطرة على آثار القحط والتخفيف عن الناس.

وفي عهد الخليفة المُستنصر، حيثُ تسلم الخلافة من أبيه وقد استتب الأمن فيها، ومع ذلك فقد وقعت مجاعتان: الأولى سنة (٣٥٣هـ/٩٦٤م)، ذكر ابن عذاري أنها وقعت في قرطبة[١] وفي سنة (٣٥٣هـ/٩٦٤م) وقعت بالعاصمة الخلافية مجاعة عظيمة"(ابن عذاري، ١٩٨٣)، والثانية سنة (٣٥٨هـ/٩٦٨م)، إلا أنه قد تمت السيطرة على آثارهما، وتكفَّل المستنصر بمساعدة الناس (ذكر بلاد الأندلس، ١٩٨٣م)، مما يؤكد على أهمية الاستقرار السياسي في الحد من حدوث الأزمات الاقتصادية، ومعالجة آثارها.

وبعد سيطرة الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر على مقاليد الحكم في عهد الخليفة هِشام الثاني بن الحكم، وقعت مجاعة عظيمة سنة (٣٧٩هـ/٩٨٩م) استمرَّت ثلاثِ سنوات، إلا أن المنصور كان لديه من المخزون ما خفف من وطأتها(ابن الخطيب، ١٩٥٦م).

وتؤدي المجاعة في الغالب إلى نقص في الكوادر البشرية، إما بالموت أو بالهجرة، وحيث أنَّ العنصر البشري هو عنصرٌ مؤقت، فإن أي تأثير عليه يؤدي حتماً إلى إضرار بالتنمية وبالتالي حدوث أزمات اقتصادية دورية، كما وتساهم هذه الأزمة في إيجاد أزمات اقتصادية أخرى كارتفاع الأسعار وانتشار الأمراض كما سنرى لاحقاً.

أما موقف الاقتصاد الإسلامي من أزمة المجاعة فقد عالجها الإسلام من خلال مجموعة من الإجراءات، على مستوى الفرد حثه على العمل ورغَّبه فيه ومنع الزكاة عن القادر على العمل إن وجده لقوله –ρ–: [**لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ**)[٢]، وإن لم يجده فقد فرض له الإسلام من باب الزكاة ما يُعينه على إيجاد حرفة مناسبةٍ له، ودعا إلى تكافل المجتمع يقول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيباني: "ويُفترض على الناس إطعام المُحتاج الجائع" (الشيباني، ١٩٨٠م)، وامتدح الرسول –ρ– الأشعريين الذين إذا أرمضوا جعلوا طعامهم في وِعاءٍ واحد وتنادوا إله جميعاً (السبهاني، ٢٠٠٥)، كما وضع بيد الدولة واردات لمساعدة الناس وقت الحاجة، كما ويُفترض أن تتعاون الأقطار الإسلامية في مساعدة القطر المنكوب كما حدث في عام الرمادى حيث هبت مصر والشام والعراق لمساعدة المدينة زمن الخليفة عمر بن الخطاب τ (فهمي، ١٩٩٣م).

ثانياً: ارتفاع الأسعار وظهور الاحتكار

شهدت الأندلس ارتفاعاً حادًّاً في الأسعار، إذ غالباً ما يُصاحب المجاعات ارتفاع حاد في الأسعار واختفاء السلع من الأسواق، أول حالة لارتفاع الأسعار ذُكرت في المصادر التاريخية كانت سنة (١٩٧هـ/٨١٣م) كما يقول عنها ابن الأثير فيقول: وفيها كان بالأندلس غلاء شديد وكان الناس يطوون الأيام ويتعللون بما يضبط النفس" (ابن الأثير، ١٩٦٥م)، ويوافق ذلك النويري فيقول: وفي سنة سبع وتسعين ومائة اشتد الغلاء بالأندلس وعم البلاد" (النويري، ٢٠٠٧م).

وفي مجاعةِ سنة (٢٠٧هـ/٨٢٢م) يقول عنها ابن الأثير: "وفيها كان في الأندلس مجاعةٌ شديدة، وذهب فيها خلقٌ كثير، وبلغ المدُّ في بعض البلاد ثلاثين ديناراً" (ابن الأثير، ١٩٦٥)، وقد صاحب ارتفاع الأسعار ظهور الاحتكار، يقول ابن حيَّان: "فقد عمَّت البلاد الشدة من المجاعة التي اجتاحت غالبية مدن الأندلس، وفقدت المواد الغذائية في الأسواق، وارتفعت الأسعار ،لا سيما الحنطة والشعير، ولجسامة الآثار التي تركتها المجاعة في البلاد أصبحت روايات تناقلتها ألسنة الرواة وكتب المؤرخين" (ابن حيان، ١٩٦٥)، وتكرر الغلاءُ وصاحبه الاحتكار سنة (٣٠٢هـ/٩١٤م) في عهد الخليفة الناصر، وأمحل الناس، وعم القحط قرطبة والمدن القريبة منها وغلت الأسعار، ووصل قفيز القمح إلى اثني عشر دراهم، وفقدت الميرةُ من السوق ولاسيما الحنطة (ابن عذاري، ١٩٨٣)، في حين يذكر ابن عذاري أنَّ سعر قفيز القمح بكيل سوق قرطبة كان بثلاثة دنانير وارتفع حتى وصل إلى أربعين دينار(ابن حيان، ١٩٧٩م).

كما رافق مجاعة سنة (٢٦٠هـ/٨٧٣م) التي عمَّت العالم الإسلامي ارتفاعاً حاداً في الأسعار فقد وصفها ابن أبي زرع: "وفي سنة مائتين وستين عم الغلاء والقحط جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقيا ومصر وبلاد الحجاز حتى رحل الناس من مكة إلى الشام وبقيت مكة خالية ليس بها إلا نفر يسير وسدنة الكعبة، وبقيت كذلك مدة وكان فيها في بلاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المغرب والأندلس وباء عظيم وغلاء السعر وعدم الأقوات ومات فيها خلق كثير: (ابن أبي زرع، ١٩٧٢م).

ويذكر المقريزي[٣] أنَّ ارتفاع الأسعار في العادة يعود لسببين:

1. حالة الفساد التي تنتشر في دوائر الحكم.
2. غلاء الأطيان: من أراضي الأمراء وبذلك ترتفع تكاليف الفُلح فلا يرى الإمام بُدَّاً من فرض المغارم على أهل الفُلح.

وإذا كان المقريزي يتحدث عن أرض مصر إلا أنَّ التشابه بينها وبين الأندلس من التقارب في الزمان، ومن حيث المناخ وطبيعة الأرض يبدو كبيراً، فالأندلس قد شهدت ارتفاعاً في الأسعار لهذين السببين بالإضافة إلى التأثر بالأزمات الاقتصادية الأخرى.

كما وتذكر النظرية الاقتصادية الحديثة أنَّ ارتفاع الأسعار يعود إلى وجود حالة من عدم التوازن بين العرض والطَّلب، وفي حالة الأندلس فقد قلَّ المعروض السلعي عن الطلب، ولم يكن هناك وسيلة لزيادة العرض فارتفعت الأسعار.

وقد يكون ارتفاع الأسعار ناتجٌ عن السياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة خاصةً في وقت الأزمات فقد نقل عن الأمير محمد بن عبد الرحمن أنه لم يقبل إن يعفي الناس من ضريبة العشور الذي تزامن من سنة القحط، حيث لم ينبت زرع ولم يدر ضرع فشق ذلك على الناس (ابن القوطية، ١٩٨٩م).

وإذا كان من الطبيعي ارتفاع الأسعار وقت الأزمات ونقص الميرة من الأسواق، إلا أنَّ موقف الإسلام يتحدد في ضوء سبب هذا الرفع، يقول ابن تيمية: " فإذا كان الناس يَبِيعون سِلَعهم على الوجه المعروف من غير ظُلْم منهم، وقد ارتفع السِّعْر إما لقِلَّة الشيء وإما لكثرة الخَلْق، فهذا إلى الله، فإلزام الخَلْق أن يبيعوا بقِيمة بعينها إكراه بغير حقّ" (ابن تيمية، ب.ت.)، وأما إن كان سبب هذا الارتفاع ناتجٌ عن جشع التُجَّار ففي هذه الحالة يجب على ولِّيُ الأمر التدخل بالتسعير على التُجَّار.

أما موقف الإسلام من الاحتكار، فقد نهى عنه وغلَّظ من عقوبته في الدنيا بإخراج المال المُحتكَر وبيعه جبراً، وعقوبته في الآخرة عظيمة لقوله ρ: [**لا يَحْتَكِرُ إلا خَاطِئٌ**][٤]، وقوله ρ [**الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ**] [٥]، وهناك إجراءات عملية من قبل الدولة لمنعه منها النهي عن تلقي الرُّكبان خارج السوق الرسول الله ρ أن تتلقى السِّلع حتى تبلغ السوق"[٦]، لأن ذلك يؤدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ضرر بالتجار القادمين لجهلهم بالسعر، وبأهل السوق لإمكانية احتكارها من مشترٍ واحد، ومنع أيضاً بيع الحاضر للبادي خوفاً من زيادة سعر السلعة بدون مُبرر، كما أنَّ من واجبات الدولة أن تقوم ومن خلال سياستها المالية بتشجيع الصناعات الضرورية لمنع احتكارها (القصاص، ٢٠١٠م).

المطلب الثاني: أسباب الأزمات الاقتصادية

من خلال الرجوع إلى المصادر التاريخية والجغرافية التي تحدثت عن فترة الدولة الأُموية في الأندلس(٤٢٢-١٣٨/١٠٣١-٧٥٥م)، يمكن تصنيف أسباب الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالأندلس في تلك الفترة إلى سببين رئيسيين هما:

الأول: أسباب طبيعية: تحدث بفعل الطبيعة ولا قدرة للإنسان بمنعها، ولكن يمكنه الاحتراز من بعضها، والتخفيف من آثارها.

الثاني: أسباب بشرية: تحدث بفعل الإنسان وإرادته، وأهمها الفساد الإداري والمالي وكثرة البذخ والترف، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والفتن والحروب الطاحنة، وسيتم بحث هذه الأسباب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الأسباب الطبيعية

يتميز الموقع الجغرافي للأندلس بتنوع مناخها، فهي تُعد من أخصب المناطق وأغناها لما يتمتع به مناخها من الاعتدال، وكثرةِ الأمطار، فقد وصفها صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس بأنها "أخصب الإقليم الشامي لكثرة ثمارها، وفواكهها ومياهها" (ذكر بلاد الأندلس، ٢٠٠٧)، ووصفها الحميري: "الأندلس شامية في طيبها وهوائها، يمانية في اعتدالها واستوائها، هندية في عطرها وذكائها، أهوازية في عظيم جبايتها، صينية في جواهر معادنها، عدنية في منافع سواحلها" (الحميري، ١٩٨٨)،" ومتى سافرت من مدينة إلى مدينة، لا تكاد تمشي إلا في العمارة ما بين قرى وحصون، ومياه ومزارع وبساتين والصحاري بها معدومة" (أخبار مجموعة، ١٩٨٣م).

ورغم ما تتمتع به شبة جزيرة الأندلس من الثروة الزراعية، والغابات والبساتين المثمرة، حتى وُصفت بجنة الله على الأرض، فقد تعرضت إلى أزمات اقتصادية متكررة منها القحط والجوع، ونفاذ المواد الغذائية من الأسواق، مما تسبب في ارتفاع الأسعار وبلغت المجاعة حد هلاك البشر والحيوانات وانتشرت بسببها الأوبئة والأمراض، فضلا عن آثار اجتماعية خطيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى كانتشار السرقة والغش، من أجل التغلب على الظروف المعشية الصعبة (ابن حيَّان، ١٩٧٣).

وسنستعرض لأهم الأسباب الطبيعية التي عصفت بالأندلس خلال فترة الدِّراسة ومنها:

أولاً: القحط والجفاف

فرغم كثرة الأنهار فقد كان بها أربعون نهراً، وفي مدينة سرقسطة خمسة أنهار (ذكر بلاد الأندلس، ص١١)، ورغم كثرة العيون والينابيع التي كانت تشفي كلَّ عليل (ابن حيان، حجي، ص١٩٤)، إلا أنَّ اعتماد الزراعة كان بشكل رئيسي على مياه الأمطار، مما جعلها عُرضة لتقلبات مواسم الأمطار بين الجفاف وكثرة العواصف، وتسببت في حدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة.

وبالرجوع إلى المصادر التاريخية تبين أن الأندلس قد تعرَّضت لسنوات قحط تكرر حدوثه أكثر من عشرين مرة–وإن اختلفت تلك المصادر في تاريخ حدوثها–خلال فترة حكم الدولة الأُمويِّةِ فيها من سنة (٤٢٢–١٣٨هـ/٧٥٥–١٠٣٣م). ففي عهد الأمير عبد الرَّحمن الداخل– مؤسس الدولة الأُموية في الأندلس– (١٣٨هـ– ١٧٢هـ/٧٥٥–٧٨٨م) تكرر حدوث القحط ثلاث مرات في سنوات (١٣٩هـ/٧٥٦م)، (١٤٧هـ/٧٦٤م)، (١٦١هـ/٧٧٧م)، ورغم أنَّ المصادر قد ذكرت أنها قحوطٌ شديدة، إلا أنَّ تأثيرها كان محدوداً فلم تحدث مجاعات فيها (مجهول، ذكر بلاد الأندلس. ٢٠٠٧م)، وفي عهد الأمير عبد الرحمن الثاني بن الحكم (٢٠٦–٢٣٨هـ/٨٢٢–٨٥٢م)، تكرر حدوث القحط ثلاث مرَّات في سنوات (٢٠٧هـ/٨٢٢م)، (٢٣٢هـ/٨٤٦م)، (٢٣٦هـ/٨٥٠م)، وكان هذه القحوط من الشدة بحيث تسببت في حدوث المجاعات والهجرة إلى العدوة المغربية (ابن حيَّان، مكِّي، ١٩٧٣)، وفي عهد الأمير محمد الأول بن عبد الرَّحمن بن الحكم (٢٣٨–٢٧٣هـ/٨٥٢–٨٨٦م) وقع القحط مرَّة واحدة سنة (٢٥١٨٦٥م) لكنه استمر لأربع سنوات حتى سنة (٢٥٥هـ/٨٦٩م) وكان من الشدة بحيث أدَّى إلى جفاف العيون وهلاك الزرع والضرع (ابن حيَّان، مكِّي، ١٩٧٣م).

وفي عهد الخلافة الأُموية تعرَّضت الأندلس لسنواتٍ من القحط، ففي عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر شهدت فترة حكمة وهي الأطول (٣٥٠–٣٠٠هـ/٩١٢–٩٦١م) إلى أكثر من ثماني مرات من القحوط، كان أشدَّها القحط الذي حلَّ سنة (٣٠٢هـ/٩١٤م) حيثٌ غلت الأسعار وقلَّت الميرة بين الناس (ابن حيَّان، شالميتا، ١٩٧٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عهد خلافة المستنصر(٣٦٦-٣٥٠هـ/٩٦١-٩٧٦م) شهدت بداية حكمه عمَّ البلاد قحط شديد خاصةً مدينة قرطبة والأقاليم التابعة لها، إلا أن الاستقرار الأمني والازدهار الحضاري كل هذه المقومات ساهمت في تخفيف عبء المجاعة وعدم الاكتراث إلى القحط لقدرة الدولة المالية ولم تكن هناك تأثيرات واضحة على الحالة المعاشية للناس (ابن عذاري، ١٩٨٣م)، وكان أشدِّ القحوط في عهده الذي حلَّ سنة (٢٦٠هـ/٨٧٣م) حيث وصفها ابن حيَّان بالسنوات الجداعية: "وفيها أصاب الناس مجاعة شديدة أردفت الأعوام الجداعية التي توالت عليهم في عقد الخمسين" (ابن حيَّان، مكِّي، ١٩٧٣م).

كما ووقع قحطٌ شديد في عهد الخليفة هشام الثاني بن الحكم (٣٦٦-٣٩٩هـ/٩٧٦-١٠٠٩م) استمرَّ لثلاثة سنوات وصفها ابن الخطيب: "واعترته السنون الشدائد المتوالية إلى سنة (٣٧٨هـ/٩٨٨م)، كما ويذكر ابن أبي زرع حدوث قحطٌ آخر(سنة ٤٠٧هـ/١٠١٦م) فيقول "قحط عظيم ومسغبة عامة ووباء" (ابن أبي زرع، ١٩٧٢م).

وما من شك أن هذه القحوط قد ساهمت في حدوث الأزمات الاقتصادية كحدوث المجاعات، وارتفاع الأسعار، كم وكان لها دور في نزوح الناس عن بلادهم إلى العدوة المغربية.

ثانياً: الفيضانات والثلوج

كما تعرَّضت الأندلس لسنواتٍ من القحط، فقد تعرَّضت أيضاً لسنوات من المطر الشديد، الذي أدَّى إلى ارتفاع منسوب المياه في الأنهار، وبما أنَّ مُعظم الأنهار تكاد تخلو من السدود ناظمة لحماية المدن والقُرى، فقد تركت تلك الفيضانات آثارٌ سيئة، فأغرقت المحاصيل الزراعية وهدمت القناطر وأغرقت المدن والقرى.

ففي سنة (١٤٨هـ/٧٦٥م) سيل عظيم في مدينة قرطبة أدَّى إلى هلاك الناس والدَّواب وهدم القناطر والجسور (ذكر بلاد الأندلس، ٢٠٠٧م) وكما تعرضت قرطبة لفيضانات أخرى في سنوات (١٦١، ١٨٢هـ/٧٧٧و٧٩٨م)، ذكر ابن عذارى عن سيل الأخير بأنه: "لم يبقي داراً في ربض قرطبة إلا وهدمها" (ابن عذارى، ١٩٨٣م)، كما عمَّت الأندلس فيضانات سنة (٢١٢هـ/٨٢٧م) كان أشدَّها في مدينة سرقسطة حيث هدمت قنطرتها وأُعيد بنائها فيما بعد (ابن الأثير، ١٩٦٥م)، كما حدث فيضان سنة (٢٣٥هـ/٨٤٩م) تسبب في هدم ثمانية عشر قرية من قُرى قرطبة، وخمسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عشر قرية من قُرى اشبيليا (ابن حيان، مكي، ١٩٧٣م)، كما تعرَّضت قرطبة لسيل عظيم سنة (٣٨٢هـ/٩٩٢م) استمر لثلاث أيَّام وأدَّى إلى خراب أسواقها، وبعد السيل الذي تعرَّضت له الأندلس سنة (٤٠١هـ/١٠١٠م) من أقوى السيول لما رافقه من هلاك أعداد كبيرة من الناس وصل عدده إلى خمس آلاف نفس، يقول ابن عذاري" وفي هذه السنة كان بنهر قرطبة سيل عظيم هدم في أرياض مدينة قرطبة نحو آلفي دار وما لا يحصى من الماجد والقناطر ومات فيه نحو خمس آلاف نفس ردما وغرقا وذهب فيه أمتعة الناس وأموالهم وهدم أكثر السور وردم كثير من الخندق وقام هذا السيل ثلاثة أيام" ابن عذاري، ١٩٨٣م).

الفرع الثاني: الأسباب البشرية

لا تقل الأسباب البشرية أهميةً عن الأسباب الطبيعية في إحداث الأَزمات الاقتصادية، بل قد يكون لها أثراً مزدوَجاً، فمن ناحية قد تتسبب في إحداثها، ومن ناحيةٍ أخرى قد تتقاعس في أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الأَزمات أو التخفيف من آثارها ومن هذه الأسباب:

أولاً: عدم استكمال فتح الجزيرة الأيبيرية

عند قيام الدولة الأموية، كانت الولاية الأندلسية قد فقدت سيطرتها على ربع شبه الجزيرة الأيبيرية تقريباً (مؤنس، ١٩٨٥)، فقد تمكَّن القوط من إنشاء ممالكَ لهم في الشمال الأندلسي بين عامي (١٣٣هـ/٧٥٠م) و(١٣٦هـ/٧٥٣م)، وهي: إمارة جلِّيقة (أو مملكة أشتوريش)[٧]، وإمارة كانتبرية التي اتحدت مع مملكة أشتوريش وعرفتا باسم مملكة ليون[٨]، ومملكة نبرة[٩]، ومملكة قشتالة[١٠](أخبار مجموعة، ١٩٨١)، وقد اجتاحت الدولة الأُموية هذه الممالك مِراراً، وكان بإمكانها إعادتها لحاضرة الأندلس، لكنها كانت تكتفي بتحقيق النصر والعودة بالغنائم، وخاصةً في عهدي الخليفة عبد الرَّحمن الناصر[١١] والحاجب محمد بن أبي عامر منصور[١٢] (ابن عذاري، ١٩٨١م).

ومن الناحية الاقتصادية، فإن بقاء هذه المناطق من الأندلس خارج سيطرة الدولة الإسلامية قد أدَّى إلى نتائج أثرت بشكلٍ كبير على الاقتصاد الأندلسي وساهمت في حدوث الأزمات من جانبين:

الجانب الأول: حيث تُعتبر هذه المناطق التي خرجت عن سلطة الدولة من أخصب الأراضي الأندلسية، فمعظم الأنهار الرئيسة تمرُّ بها، وأمطارُها غزيرة تبقى طُوال العام، حيث أنَّ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زراعة هذه المناطق تكفي أهل الأندلس، وخاصةً في سنوات المحل، بالإضافةِ إلى أنها غنيةٌ بالمعادن، كالحديد والرصاص والنحاس والقزدير والفضة وغيرها (مؤنس، ١٩٩٧).

الجانب الثاني: إن بقاء هذه المناطق بيد الأسبان شكل حالة من عدم الاستقرار وحروب استنزاف استحوذت على معظم ميزانية الدولة الأموية(عنان، ١٩٦٩)، كما أنَّ الإسبان لم يكفوا عن إثارة الفتن والنعرات الطائفية بين مكونات الشعب الأندلسي والتدخل في تلك الثورات (معالم تاريخ المغرب والأندلس، ١٩٩٧)، وكان هدفهم القضاء على الدولة الإسلامية هناك.

ثانياً: طبيعة نظام الحكم

جاء الأُمَويون بنظام حكمٍ جديد، بدَّلوا نظام الخلافة، وجعلوه وراثة في بيت بذاته، وتمكنوا من تحويل نظام الحكم في الدولة إلى نظام يعتمد على التوريث، مع الإبقاء على شكلية البيعة العامة والخاصة للمسلمين، وبذلك أصبحت الخلافة أقرب إلى السياسة منها إلى الدين، بعد أن جعلوها ملكاً لهم، ومن دون إشراك رأي المسلمين بشكل حقيقي وفعال، أدى ذلك إلى ضعفٍ في مسار الخلافة الأموية، ثم سقوطها في الشام(شاهين، ٢٠٠٠).

وهذا ما حصل أيضاً في الأندلس، فلم تهدأ الاضطرابات طيلة فترة حكم الأُمويِّون، فترك الناس أعمالهم وانخرطوا في هذه الثورات ممَّا سبب المجاعات المتلاحقة (أخبار مجموعة، ١٩٨١)، ومن المآخذ على هذا الأسلوب من الحكم أنه قد يأتي بأمراء غير مؤهلين لذلك، وحصول التنافس على الإمارة بين الأبناء، فقد كان للأمير أو الخليفة العشرات من أبناء أم الولد، أخذوا في التنافس على الإمارة والخلافة كما حصل بين أبناء عبد الرحمن الداخل، فقد رشح ابنه الأوسط هِشام لولاية العهد، خارجاً عن التقاليد بترشيخ الابن الأكبر، وعندما تسلمه الإمارة سنة (١٧٢هـ/٧٨٨م) كان اول الثائرين عليه أخوه الأكبر سُليمان (ابن عذاري، ١٩٨٣) (ابن خُلدُون، ٢٠٠٣)، وتكرر الأمر عندما عهد الأمير عبد الله بن محمد الأول (٣٠٠-٢٧٥هـ/٨٨٨-٩١٢م) ولاية العهد لابنه الأوسط محمد مقدماً إياه على أخيه الأكبر المطرف، قام المطرف بقتله. بل ووصل الأمر للاستعانة بالنصارى والسماح لهم بالدخول لعاصمة الخلافة قرطبة رغبةً في الحصول على كرسي الخلافة (ابن عذاري، ١٩٨٣).

ولعل الأمويين قصدوا من وراء هذا النظام تحقيق الاستقرار في الحكم، والبعد عن الصراعات على السلطة، لكنه لم يلقى القبول داخل البيت الأُموي وخارجه فلم تهدأ الثورات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنزاعات، وهذا بلا شك قد ترك تأثيراً واضحاً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وساهم في حدوث الأَزمات.

ثالثاً: مظاهر الترف التي قد تصل أحياناً لحالة الفساد المالي والإداري

ويظهر ذلك في حياة الترف التي عاشها الحُكَّام الأُمويّون، وإن كان ذلك أمراً طبيعياً نظراً لحالة الرفاه التي تعيشها بلد غني بالموارد كالأندلس، إلا أنَّ الإفراط في ذلك وعدم مُراعاة الأولويات يُعتبر إسرافاً، فقد انصرفوا لتشييد القصور، والمبالغة في الإنفاق عليها وزخرفتها إظهاراً لأبهة الملك، فرفض عبد الرحمن الداخل السكن في القصر الذي سكنه الأُمراء من قبله، فبنى له قصراً يشابه قصر جده هِشام بن عبد الملك وأجرى فيه الماء من الجبال (ابن عذاري، ١٩٨٣)، وكذلك فعل الخليفة عبد الرحمن الناصر، حيثُ بنى مدينة الزهراء، وانفق عليها مبالغ طائلة، وقد ذكر المقرِّي أنه كان ينفق على إعمارها ثلاثمائة ألف دينار كل عام منذ أن بدأ بنائها سنة (٣٢٥هـ/٩٣٦م)، أي لمدة خمسة وعشرون عاماً، ثم استكمل بنائها ابنه المستنصر (المقرِّي، ١٩٦٨)، ثم جاء الحاجب بن منصور وبنى مدينةً أخرى سمَّاها الزاهرة لتعارض مدينة الزهراء التي بناها الخليفة الناصر، وأيضاً أنفق عليها مبالغ طائلة (ابن عذاري، ١٩٨٣)، كما تم الإنفاق بسخاء على الجواري، وكثُرت في قصور الأُمراء(ابن عذاري، ١٩٨٣)، فقد ذكر ابن الخطيب أن عدد النساء في قصر الخليفة الناصر بلغ ستُّ آلاف وسبعماية وخمسين(ابن الخطيب، ١٩٥٦).

كما ذكرت المصادر أنَّ الخليفة عبد الرحمن الناصر قابل الهدية[١٣] من وزيره برفع راتبه إلى ثمانين ألف دينار، وأعطاه لقب ذو الوزارتين، وإذا نظرنا للهدية وحجمها، لا يُتصور أن تكون ضمن مقدرة الفرد، وميزانيته الخاصة(ابن خلدون، ٢٠٠٣) (المقرِّي، ١٩٦٨)،

وقد سجَّلت الجباية في الأندلس مبالغ ضخمة قُدرت في عهد الخليفة الناصر من الكور والقُرى خمسة آلاف ألف وأربعمائة ألف وثمانين دينار، ومن السوق المستخلص سبعماية ألف وخمسة وستين ألف دينار، ومن أخماس الغنائم عدد لا يُحصى، وكان يُقسِّم النفقة إلى ثلاثة أثلاث، ثلث لنفقة الجيش، وثلث للبناء والمنشآت العامة، وثلث يُدَّخر للطوارئ (ابن الخطيب، ١٩٥٦)، ولم تذكر المصادر إنشاء السدود لمواجهة الفيضانات واستغلال المياه الزائدة للزراعة أوقات الجفاف، سوى إعادة بناء القناطر الموجودة أصلاً إذا تضرَّرت (المقرِّي، ١٩٦٨) (ابن عذاري، ١٩٨٣)، وأعمال فردية كان يقوم بها أشخاص من تلقاء أنفسهم، بدليل تكرار كل من الفيضانات وحصول الجفاف في نفس المناطق تقريباً، وقد ذكر حسين دويدار في كتابه المجتمع الأندلسي في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العصر الأموي: "ومما ساعد على تقدم الزراعة بالأندلس في العصر الأُموي الاهتمام بشؤون الرَّي مثل إنشاء الثُرع والجسور وشق القنوات وإقامة القناطر إلى غير ذلك" (دويدار، ١٩٩٤)، ولكن بدون ذكر المصدر لذلك.

وفي خلافة الحكم المستنصر لله (٣٦٦-٣٥٠هـ/٩٦١-٩٧٦م)، بلغ الحاجب محمد بن أبي عامر في قصر الخليفة منزلة عظيمة، وكان يشرف على الخزانة العامة للدولة، وأخذ بالتقرب إلى جارية الخليفة (صبح)- وكانت امرأة حسناء جميلة- بالهدايا النفيسة، فقد أهداها نموذج لقصرٍ من الفضَّة، بديع الصنعة والزخرف لم يُرى مثله، وانفق عليه أموالاً طائلة، حتى تكلَّم الناس بان هناك تبديد للأموال العامة، فطلب الخليفة منه كشف حساب للخزانة ليتأكد من سلامتها، وقد كان في الخزينة عجزٌ كبير، فهرع ابن أبي عامر إلى صديقه الوزير ابن حيدر، وكان وافر الجاه والثراء فأعانه على سد العجز، وقدَّم الكشف إلى الخليفة سليماً (عنان، دولة الخلافة، ١٩٦٩)، وهذا إشارة إلى أنَّ الأموال العامة كانت تُستخدم لترف الوزراء وحجَّاب القصر.

المطلب الثالث: مظاهر الأزمات الاقتصادية في الأندلس

قد يجد الباحث صعوبةً في التفريق بين أسباب الأزمات الاقتصادية وآثارها، حيث يعود الأثر ليكون سبباً في حدوث الأَزمات الاقتصادية، أو إحداث آثارٍ أخرى، وهكذا تكتمل الدورة إذا لم تجد حلولاً لها.

تركت الأزمات الاقتصادية التي حلَّت بالأندلس خلال فترة الدَّولة الأُموِّية لها، العديد من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها أثراً مُباشراً على كيان الدولة وسكانها، ويجد الباحث تداخل بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فالأثر الاقتصادي يتولد عنه أثر اجتماعي والعكس صحيحٌ أيضا، ومن هذه المظاهر:

أولاً: انتشار الفقر والحاجة

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة عامة تعاني منها المجتمعات والدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية لجميع الشعوب والحضارات، وفي جميع العصور، وغالباً ما يُصاحب حدوث الأزمات الاقتصادية انتشار ظاهرة الفقر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أنَّ ظاهرة الفقر ظاهرة عامَّة، إلا أنَّ تأثيرها على الطبقة الفقيرة يكون أظهر، فالطبقة الغنية تمتلك من الأموال مما يُسهل عليها الحصول على الطعام عند الحاجة، وأيضاً بما تمتلكه من مخزونات طعام تكفيها وقت الحاجة.

وقد عانى المجتمع الأندلسي من ظاهرة الفقر خلال فترات الأَزمات، وأشارت المصادر إلى أنَّ الفقراء كانوا أكثر ضحاياها، فقد نقل ابن عذارى عن ظاهرة الفقر في الأندلس بقوله: "وفي سنة (١٩٩هـ/٨١٤م) كانت المجاعة التي عمَّت الأندلس، ومات أكثر الخلق جهداً" (ابن عذاري، ١٩٨٣)، ويقول ابن حيَّان: "بأن الموتان كثير في أهل الفاقة والحاجة حتى كاد أن يعجز عن دفنهم" (ابن حيَّان، ١٩٧٩).

ويعتبر الإسلام الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه الدُوَل والمجتمعات، ووضع حلولاً لها من خلال سياسات وِقائية وسياسات علاجية، من السياسات الوِقائية: أنَّ الإسلام حثَّ على العمل ورغَّب فيه، واعتبره واجباً على المسلم في القدر الذي يكفي نفسه ومن يعول، قال رسول الله ρ: [**مَا أَكَلَ أَحَدٌطَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ**](١٤)، وحارب البطالة بكافة أشكالها لقوله ρ: [**لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أحبله، ثم يأتي الجبل، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ من حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ**](١٥)، كما وضع الإسلام بيدِ وليِّ الأمر سياسات اقتصادية مسئولة عن معالجة الفقر منها(١٦):

- سياسات توجيه أموال الزكاة نحو المصارف التي تعالج مشاكل الفقراء، وله سلطة تجميع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.
- سياسات التوظيف (فرض) على أموال الأغنياء إذا لم تكف حصيلة الزكاة في سد احتياجات الفقراء.
- سياسات تهيئة فرص العمل للعاطلين بما لديه من سلطات وإمكانيات ولاسيما فيما يتعلق بمصادر الثروة الطبيعية التي تعتبر من مقومات العمل.
- سياسات تحقيق الأمن والأمان للعامل ولصاحب المال للعمل لأن اليد الخائفة لا تعمل ورأس المال الجبان لا يستقر في مكان آمن.

ثانياً: الهجرة

تؤثر الأزمات الاقتصادية بكل مسبِّباتها بشكلٍ واضح على استقرار السكان في أماكنهم، وقد ظهر ذلك جلياً في حالة الأندلس، فبسبب الجفاف والثورات الداخلية ترك سكان المناطق الشمالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مُدنهم وقراهم ونزحوا باتجاه الجنوب، مما مكَّن الممالك الإسبانية من التوسع جنوباً على حساب البلاد الإسلامية (فجر الأندلس، ١٩٨٥)، فبسبب الجوع الذي أعقب القحط الذي حلَّ بالأندلس سنة (١٩٧هـ/٨١٢م) في عهد الأمير الحكم بن هِشام (٢٠٦-١٨٠هـ/٧٩٦-٨٢٢م) دفع بالناس إلى عبور البحر على المغرب العربي (عنان دولة، عصر الإمارة، ١٩٦٩)، كما ادَّت المجاعة الشديدة التي حلَت بالأندلس وظهر تأثيرها جلياً في مدينة جيان[١٧]، وسميت بسنة جوع جيان سنة (٢٩٧هـ/٩٠٩م) إلى نزوح أهلها إلى العدوة المغربية (ابن حيَّان، مكِّي، ١٩٧٣م).

وكما ساهمت العوامل الطبيعية في هجرة الناس لمدنهم وقراهم فقد ساهمت العوامل البشرية والتي تمثلت في الثورات والاضطرابات السياسية في ذلك، كما وحدثت هجرات داخلية بسبب الاضطرابات السياسية كما حدث في ثورة الربض سنة (٢٠٢هـ/٨١٧م)، حيث ثار أهلها على الأمير الحكم بن هِشام، فأخمد ثورتهم وهدم بيوتهم، ونادى بأن لا يبقى منهم أحد، فهاجر سكانها إلى المغرب، كما ساهمت الفتن التي وقعت في نهاية عصر الدولة الأُموية والتي سُميت بالفتنة القُرطبية، إلى ترك الناس للعاصمة والهجرة على مُدنٍ أكثر أماناً مثل مدينة بجانة "التي أمتها الناس من كل جهة، وأقبلوا لها من كل ناحية فارين من الفتن التي كانت آنذاك شاملة" (الحميري، ١٩٨٨م).

ولا شك أنَّ لهجرة الأندلسيين آثارٌ سيئة على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فقد تأثرت الزراعة، وخلت الأراضي الشاسعة من الزُرَّاع، وتأثرت الصناعة بهجرة الحرفيين، والتجارة كسدت أسواقها، بخروج الناس إلى العدوة المغربية.

ثالثاً: الثورات وعدم الاستقرار السياسي

وأخطر ما يواجه الدولة في أوقات الأزمات الاقتصادية المحافظة على كيانها، تأثيراتها على الاستقرار المجتمعي، فقد أدَّت الأزمات الاقتصادية التي حدثت في الأندلس إلى فقدان أجزائها الشمالية وتوسعت الممالك الأسبانية على حساب الدولة الإسلامية، واستغلت هذه الأزمات للتربص بالدولة الأُموية (عنان، ١٩٦٩م)، كما أعاقت هذه الأزمات جهود حكَّام الأندلس لاستعادتها، مثلما حصل في عهد الأمير عبد الرحمن الثالث من وقف عملياته الحربية، فلم يُسير أيُّ طائفة في وقت الأزمات الاقتصادية(ابن عذاري، ١٩٨٣).

واول هذه الثورات التي كانت بسبب فساد الحُكَّام ما تُسمَّى بوقعة الربض[١٨] (١٨٩-٢٠٢هـ/٨٠٤-٨١٨م)، في عهد الأمير الحكم بن هِشام، فقد كان الحكم من المُجاهرين بالمعاصي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيثُ بدأ حكمه وهو شاب مرح مولع بالحفلات والرقص والغناء وانهمك في الملذات كشرب الخمر والنساء، وهو أمرُ لم يعهده أهل قرطبة بالأُمراء الذين سبقوه، فتار عليه أهل الربض حتى اخمد ثورتهم بالقتل والتهجير كما مرَّ معنا في هجرته إلى المغرب (المرَّاكشي، ٢٠٠٦م).

وقد أثَّرت تلك الأزمات أيضاً على الأوضاع الداخلية، فقد صاحبها انتشار عمليات السرقة، وانتشار أهل الشر، ففي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن(٢٣٨– ٢٧٣هـ/٨٥٢– ٨٨٦م) ازداد شكوى الناس ومعاناتهم، فرفعوا دعواهم إلى الأمير الذي عين إبراهيم بن الحسين بن عاصم والياً للسوق والشرطة، وأعطاه الإذن بصلب وقتل كل من يثبت تورطه في الفساد دون الرجوع على فقيهٍ أو إمام، فكان من المصلوبين عددٌ كبير(الخشني، ١٩٦٦)، وقد أدَّت تلك الأَزمات إلى أن ينتشر اللصوص وقُطَّاع الطرق، الذين يحاولون بتلك الأعمال التخفيف من حالة الحرمان التي يُعانون منها، أو استغلالهم لضعف السلطة وسوء إدارة الدولة بالتمرُّد عليها في محاولةٍ لتحسينِ أوضاعهم، كما حصل في طول البلاد وعرضها في مُدَّةِ الأمير عبد الله بن محمد(ستانلي، ١٩٦٤).

ويتبين مما سبق أنَّه وكما ساهمت الثورات وعدم الاستقرار السياسي في حدوث الأزمات الاقتصادية، فإن هذه الأزمات شكَّلت أحد الأسباب الرئيسة لثورات العديدة التي شهدتها الأندلس خلال فترة الحكم الأُموي لها، يقول ابن حيَّان: " ولذا حرص الأمير على ضبطِ أطراف البِلاد لأهل الخلاف والخلفان ... إذ كانوا مع استيلاء المجاعة عليهم، لا يفترون عن العدوان على من مرَّ بهم من رفاق المسلمين، وطالبي المعيشة، وجالبي الميرة"(ابن حيان، ١٩٧٩).

المطلب الرَّابع: معالجة الدولة الأموية للأزمات الاقتصادية، ومدى توافقه مع الاقتصاد الإسلامي.

لم تكن الأزمات الاقتصادية وليدة مجتمعٍ مُعين، بل إنَّ الأزمات الاقتصادية قديمة قدم التاريخ الإنساني، وهي جزء من نسيج الحياة الإنسانية في أي مجتمع، وسمة من سمات الحياة.

وقد أرشد القرآن الكريم إلى كيفية إدارة الأزمات كأسلوب للمستقبل والتكيف مع المتغيرات المفاجئة وغير القابلة للتوقع المسبق، كما أشارت سورة يوسف –عليه السلام– عن مجاعة مصر والحلول العملية للحد منها قال تعالى: **[قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ](يوسف:٤٧)، فالدولة ممثلة بسيدنا يوسف قامت بإجراءات استباقية وطويلة المدى للحد من المجاعات، وتنظيم كل من الاستهلاك والإنفاق للحفاظ على قدرٍ مُعين يدخر وللاستثمار، لذا حرص الإسلام على دور الدولة ووضع تحت تصرفها موارد للقيام بواجباتها، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين جميع أفراد المجتمع (صقر، ١٩٨٠م)، ويقول الماوردي في هذا المجال: "عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها من مسؤوليات الحاكم الواجب القيام بها"(الماوردي، ١٩٨٦)، فالدولة في الإسلام قيِّمة على النشاط الخاص ومشاركة فيه للحد من الاختلالات الاقتصادية[١٩]، ولا ينفي هذا مسؤولية الأفراد ومساهمتهم مع الدولة، ولكن ضمن توجيهات الدولة وتنظيمها.

وقد جاءت سنة سيدنا عمر بن الخطَّاب – τ– لتفادي الأزمات الاقتصادية في مصر، وهي شبيه بالأندلس من حيث كون الزراعة الركن الأساسي في الاقتصاد والمُدخل لبقية العناصر الأخرى، فقد جعل ثُلُث إيراد مصر لعمل الجسور والترع وريِّ الأراضي(ابن تيمية، الحسبة).

تبيَّن لنا بأن الأندلس قد تعرَّضت لأزمات اقتصادية متكرِّرة، تليها سنوات خير تصلح فيه أحوال الناس، حيثُ يصف ابن أبي زرع أحد سنوات الخير الماطرة فيذكر أن سنة (٣٨٠هـ/٩٩٠م) كانت خير ورخاء إلى درجة أن المزارعين تركوا الحصيد لرخص ثمنه فيقول "وفي سنة ثمانين وثلاث مائة كان الرخاء المفرط بالمغرب فكان الزرع لا يوجد من يشتريه لكثرته وكان الحراثون يتركون فدادينهم ولا يحصدون لرخصه" (ابن أبي زرع، ١٩٧٢م).

ومن خلال الرُجوع إلى المصادر يتبيَّن لنا أن الدولة لم تكن لها خطط واضحة لمواجهة هذه الأزمات، بل كانت دولة عسكرية بامتياز، تخصص الجزء الأكبر من مواردها لإطعام الجيوش دون المواطنين، فقد كان الخليفة عبد الرحمن الناصر يُقسم جِباية الأندلس أثلاثاً: ثُلُثٌ للجند، وثُلُثٌ للبناء، وثلثٌ للادِّخار) (المقرِّي، ١٩٦٨)، أمَّا جهودها اتجاه المواطنون فقد كانت عبارة عن جهود فردية يختص بها الأمير أو الخليفة لينال مديح الشُعراء، ويبقى المُتفرِّد بالسلطة، وهناك من الإجراءات التي يمكن للدولة إن تنتهجها للتخفيف من حِدَّة الأزمات على سبيل المثال لا الحصر:

1. حل مشكلة الجفاف بناء السدود والخزانات الأرضية للاستفادة من سنوات المطر لشديدة.
2. قيام الدولة بتشجيع الصناعات الغذائية وخاصةً تجفيف وتعليب الفواكه للاستفادة منها في سنوات المجاعة، حيث تشتهر الأندلس بالثروة الزِّراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. قيام الدولة باتخاذ إجراءات اقتصادية في حالة وجود اختلال بين المعروض السلعي والطلب عن طريق تحريك المخزون لديها وطرحه في الأسواق.

ولعلَّ ولاية الخليفة عبد الرحمن الناصر نلمس منها بعض الإجراءات في مواجهة الأزمات الاقتصادية، وإن كانت لا ترقى لخطة دولة مرسومة لمواجهتها، فعندما حلَّت المجاعة في عهده سنة(٣٠٣هـ/٩١٥م) قام بالإكثار من الصدقات على المساكين، والمستعفين عن المسألة وأهل الفاقة (ابن عذاري، ١٩٨٣)، وكان الناصر حريصا على مواجهة مثل هذه المجاعات، فعندما قلت الميرة في الأسواق سنة (٣٠٢هـ/٩١٤م) كان أهم إجراء قام به هو عز لصاحب السوق (ابن حيان، تحقيق شالميتا، ١٩٧٩) (ابن عذاري، ١٩٨٣)، وقد أثمرت الإجراءات التي اتخذها الناصر في مواجه المجاعات. حيثُ أنَّ المحل الذي وقع سنة(٣٢٤هـ/٩٣٥م) ويصفه ابن حيان بأنه "لم يعهد فيه مثله، ولا سمع كاتصاله، إذ تمادت السنة على محلها، وضنت السماء بوبلها، فلم تنض بقطرة ولا بلت مدرة" (ابن حيان، ١٩٧٩)، ورغم ذلك فإن الأسعار لم ترتفع، بل إنه أي الناصر في هذه السنة يهدي إلى صاحب العدوة المغربية موسى بن أبي العافية، هدية عظيمة كان فيها كثير من أنواع الطعام، مثل القمح والشعير والفول والحمص وغير ذلك(ابن حيان، ١٩٧٩)، وكذلك في عهد المنصور محمد بن أبي عامر كان لديه مخزون بلغ مائتي ألف مد ونيف وزعها على الرعية وكان يعمل اثنان وعشرون ألف خبزة يومياً ويفرقها على أهل الحاجة والفاقة مدة تلك المجاعة (ابن الخطيب، ١٩٥٦م).

وكان هناك تجارب فردية لتخزين الطعام لسنوات القحط، فقد كان أهل لورقة[٢٠] يُخزِّنون الطعام تحت التراب لسنواتٍ طويلة دون أن يفسد لصلاحية تربتها للحفظ (الحميري، ١٩٨٨)، وكان باستطاعة الدولة أن تستغلها لعمل صوامع تخزين لوقت الحاجة.

كما كان للدولة بعض الإجراءات في مواجهة الكوارث منها ما تقوم به الدولة من إجراءات تجاه السيول كبناء القناطر وإصلاحها في حال هدمها، فقد قام المستنصر بعمل سد أسفل نهر قرطبة وذلك لرفع جريانه عن القنطرة وذلك سنة ٣٦٠هـ/٩٧٠م، وأيضا عندما رأى في العام التالي الزحام الذي يحصل نتيجة للأمطار والسيول لضفتي المحجة أمر بابتياع الحوانيت القريبة منها من أصحابها وهدمها وضمها إلى المحجة (ابن حيان، ١٩٦٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما عدا ذلك كان الحُكَّام همهم جمع العشور بغض النظر عن جفاف الموسم وعدم نبت الزرع، فقد ذهب القحط، مع أنَّ الناس لم يزرعوا، وإنما العشور على الغلَّات (ابن القوطية، ١٩٨٩).

وفيما يخص التصدي للأمراض والأوبئة، لم تنقل المصادر عن دورٍ فاعل للدولة سوى إقامتها لحارات خاصة بالمصابين بالأمراض المعدية وعزلهم عن الناس، ولم تكن الدولة وحدها في هذا المجال بل أفراداً من المجتمع كانوا يُوقفون الأحباس لعلاج المرضى، واختص الأُمراء والخُلفاء بالرعاية الصحية من قبل الأطباء المَشهورين، ولم يكن بمقدور الطبيب تقديم العلاج للعامة إلا بعد إذن الحاكم[٢١]، وهذا بالتأكيد لا يخدم إلا أهل قرطبة، أما باقي المناطق فقد اعتمدوا على مُداواة أنفسهم بالأعشاب، ولم يكن أمام الأندلسيين سوى اللجوء إلى الأدوية المتوفرة لديهم المكونة من الأعشاب والأزهار والأصناف الأخرى من العقاقير المشهورة، ولا سيما مدينة قبرة المعروفة بضروب هذه الأدوية لعلاج الأمراض (حقي، ٢٠٠١)، كذلك اللجوء إلى وسائل أخرى مثل العلاج بالينابيع الخاصة لعلاج الأمراض المعروفة ومنها مدينة بلى التي فيها عين ماء بارد يشفي الأمراض والأوجاع لكل من استحم فيها (العذري، ١٩٦٥).

وتؤثر هذه الأوبئة والأمراض على الناحية الاقتصادية، فهي تُؤدي إلى التأثير على العنصر البشري الذي يعتبر الأساس في التنمية والإنتاج، ومن جانبٍ آخر فإنَّ حدوث الطاعون في بلد معين يؤدي إلى عدم دخول أو خروج الناس من هذا البلد وبالتالي تتناقص الميرة في أسواق هذا البلد فترتفع الأسعار ويحصل الاحتكار مما يزيد الأمور سوءاً، ويصف ابن خلدون أثر الطاعون على العِمران فيقول: "هذا إلى ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف، الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجؤل وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلص من ظلالها، وفل من حدها، وأوهن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أموالها، وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر، فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن، وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب لكن على نسبته ومقدار عمرانه"(ابن خُلدون، ٢٠٠٣).

أما عن مشكلة الجراد والحدِّ من خطره، فلم تذكر المصادر عن دور للدولة إلا في عهد الحاجب محمد بن أبي عامر سنة (٣٨١هـ/٩٩١م) ونتيجة لكبر حجم ضرره قام المنصور بن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبي عامر بأمر الناس بجمعه وجعل له سوق لبيعه (ابن أبي زرع، ١٩٧٢)، فكان لهذه الإجراءات أثر في التقليل من آثار الجراد على المزروعات.

ولأن دراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي عبر مراحل الدولة الإسلامية لم تكن الغاية منه مُجرَّد النقل التاريخي، بل إن أحد أهدافه أخذ العبر والدروس منه والاستفادة من مواطن القوة فيه وتجنب مواطن الضعف، والوقوف على أسبابها لتفادي تكرارها بما يتلاءم مع مقتضيات العصر، وبما ان الاندلس تشبه من حيث المناخ والتضاريس ومن ثم التربة والزراعة، فإننا نلاحظ أن المجاعات قد تكرر حدوثها، وكان أخطرها في المناطق الحدودية والتي هي في الغالب بعيدة عن العاصمة، وقد أدَّت إلى أوضاع كارثية بأن هجرها سكانها مما سمح للممالك الإسبانية من إعادة احتلالها، فإننا اليوم نلاحظ أنَّ أفقر المناطق هي المناطق البعيدة عن العاصمة في الأرياف والبوادي، واليوم شبيه بالأمس فهذه المناطق أصبحت بؤر يتولد منها الإرهاب، فلا بدَّ من أن تحظَ بنصيب من التنمية للحفاظ على استقرار السكان والحد من الهجرة إلى المدن، كما أن تكرار المجاعات في الأندلس بسبب القحط مع كثرة أنهارها وينابيعها يُحتِّم بأن تقوم الحكومات الإسلامية في الدول التي يكثر فيها الأنهار كالسودان ومصر والشام باستغلالها بعمل السدود وعدم الاقتصار في الزراعة على مياه الأمطار فقط، وكما كان الفساد المستشري بين الحكام سبباً في العديد من الثورات فإن الدول الإسلامية مطالبة اليوم بمنعه ومحاربته فهو مخالف لديننا الحنيف أيضاً ومدعاة إلى الجور والظلم، وعدم توزيع مكتسبات التنمية بكل عدالة.

الخاتمة:

قدّم هذا البحث تحليلا للأزمات الاقتصادية التي واجهت الدولة الأُموية في الأندلس من حيث أسبابها وآثارها ودور الدولة في معالجتها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تعرَّضت الأندلس في عَصرَي الإمارة والخلافة إلى أزمات اقتصادية خانقة أثرت بشكل واضح على الجانب الاقتصادي والجوانب الأخرى وكادت أن تذهب بكيان الدولة الأُموية فيها.
2. هناك سببان لحدوث الأزمات الاقتصادية الأول: أسباب طبيعية: تحدث بفعل الطبيعة ولا قدرة للإنسان بمنعها، ولكن يمكنه الاحتراز من بعضها، والتخفيف من آثارها، والثاني: أسباب بشرية: تحدث بفعل الإنسان وإرادته، وأهمها الفساد الإداري والمالي وكثرة البذخ والترف، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والفتن والحروب الطاحنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. لا يقل العامل البشري في إحداث الأزمات الاقتصادية عن العوامل الطبيعية، بل أنَّها تُساهم في حدوثها وقد تتقاعس عن علاجها.
4. شكَّل الجفاف وانحباس الأمطار العامل الطبيعي الأكثر تأثيرا في الحياة العامة الأندلسية، كون الأندلس بلد زراعي بالدرجة الأُولى.
5. كانت مُساهمة الدولة في التصدِّي للأَزمات الاقتصادية في أكثر الأحيان إجراءات فردية، تنتهي بمجرد زوال الأزمة، ولم ترقَ إلى إجراءات ملموسة تساهم في منع أو الحد من حدوث أزمات جديدة.

الهوامش:

(١) قرطبة: هي عاصمة الدولة الأُموِيَّةُ في الأندلس، ومن أشهر مدنها تقع على ضفة الوادي الكبير، ويوجد فيها أشهر مسجد وهو مسجد قرطبة، انظر: الحميري، الروض المعطار، ص١٦٧.

(٢) أبو داوود، سليمان بن داوود، مسند أبو داوود، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، مجلد ٤، ج٤، ص٢٩.

(٣) المقريزي: هو أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي، ويعرف بالمقريزي نسبة إلى حارة المقارزة في بعلبك التي جاء منها والده إلى مصر، ولد المقريزي في القاهرة سنة (٧٦٦هـ/١٣٦٦م) وتوفيَّ سنة (٨٤٥هـ/١٤٤١م) ومن أشهر مؤلفاته كتاب إغاثة الأُمَّة في كشف الغُمَّة الذي تحدث فيه عن الأزمات الاقتصادية في مصر. انظر: ابن التغرِّي، ١٩٥٦م.

(٤) صحيح مسلم، ١٣٩٨هـ، كتاب المُساقاة، ج٣، ص١٢٢٧.

(٥) الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف، نصب الرَّاية في تخريج أحاديث الهِداية، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م، كتاب الكراهية، فصل في البيع، الاحتكار في أقوات الآدميين والبهائم.

(٦) ابن المُبارك، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، ب.ت.، ج١، ص١٣٣.

(٧) جليقية: ناحية تقع في الشمال الغربي من الجزيرة الأيبيرية، لم تكن لها حدود ثابتة وبقيت تتوسع على حساب الدولة الإسلامية في الأندلس، وعندما توسعت أصبحت عاصمتها مدينة ليون، وهي منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاعها ١٧٠٠م عن سطح البحر. انظر: ابن حوقل، صورة الأرض، ص١٠٦–١٠٧، الإصطخري، المسالك، ص٣٦.

(٨) ليون: مدينة تقع في شمال الأندلس بالقرب من أحد روافد نهر دويرة إلى الشمال الشرقي من بلدة سمرة، وتبعد عن المحيط الأطلسي حوالي أربعة مراحل. انظر: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علي بن محمود (ت: ٧٣٢هـ/١٣٣١م)، تقويم البلدان، دار الطباعة السلطانية، باريس، فرنسا، ١٨٥٠م، ص١٨٥.

(٩) مملكة نبرة: هي إحدى الممالك النصرانية التي تشكلت في الشمال من جزيرة الأندلس، تقع إلى الشرق من مملكة اشتوريش على أبواب غاليه (فرنسا). انظر: الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٢٨٥.

(١٠) قشتالة: إقليم عظيم بالأندلس تشكل الجزء الشرقي من مملكة ليون، وسميت بهذا الاسم لكثرة قلاعها وحصونها. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٣٥٢، مجهول، أخبار مجموعة، ص٦٢ –٦٤، المقرّي، نفح الطِّيب، ج١، ص٣٣٠.

(١١) عبد الرحمن الناصر(٣٠٠–٣٥٠هـ/٩١٢–٩٦١م): هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، أول من تسمى بالخلافة في الأندلس، وبلغت الدولة الأُموية في عصره مبلغاً عظيماً. انظر: الحميدي، المقتبس، ح١، ص١٣.

(١٢) الحاجب بن أبي عامر أبو عامر محمد بن أبي عامر(٣٢٩–٣٢٧هـ/٩٣٨–١٠٠٢م) المشهور بلقب الحاجب المنصور حاجب الخلافة والحاكم الفعلي للخلافة الأموية في الأندلس في عهد الخليفة هشام المؤيد بالله، انظر: الحميدي، جذوة المقتبس، ص٧٨.

(١٣) للاطلاع على حجم الهدية التي أهداها الوزير عبد الملك بن شُهيد: أنظر في: المقرّي، نفح الطيب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٦–٣٥٨.

(١٤) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البُخاري، الرِّياض، السعودية، بيت الأفكار الدولية للنشر، ١٩٩٨م، كتاب البيوع، باب كسب الرَّجل وعمله بيده، حديث رقم (٢٠٧٢).

(١٥) المرجع السابق، كتاب الزكاة، باب لا يسألون الناس إلحافاً، حديث رقم (١٤٨٠).

(١٦) شحادة، حسين حسين، المنهج الإسلامي في علاج مشكلة الفقر، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.darelmashora.com/download.ashx?docid=975

(١٧) جبان: مدينة بالأندلس ومن أخصب مناطقها ويتبعها ثلاثة آلاف قرية، وبينها وبين بياسة ستون ميلاً.

(١٨) وقعة الربض: سُميت بهذا الاسم نسبة إلى حي الربض الذي يقع جنوب قرطبة، وكان هذا الحي مكتظاً بالسكان وخاصةً من التجار والحرفيين والفقهاء (حتاملة، ٢٠٠٠م).

(١٩) السبهاني، عبد الجبار، الاقتصاد الإسلامي، المشكلة الاقتصادية، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://al-sabhany.com/index.php/2012-08-21-01-22-31

(٢٠) لورقة: مدينة بالأندلس من بلاد تدمير، إحدى المعاقل السبعة عاهد عليها تدمير، وهي كثيرة الزرع والضرع والخمر، وهي على ظهر جبل، وبها أسواق وربض في أسفل المدينة، وعلى الربض سور، وفي الربض السوق، وبها معدن تربةٍ صفراء، ومعادن مغرةٍ تحمل إلى كثير من الأقطار، وبينها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبين مرسية أربعون ميلاً، وفيها معادن لازورد، انظر: الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ج١، ص١٧١.

(٢١) حقي، محمد، الموقف من المرض والموت في المغرب والأندلس، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس أكدال ، الرباط ، المغرب، ٢٠٠١م، ص٣٩ –٤٠.

المراجع:

- ابن الأثير، عز الدين بن الحسن علي بن مُكرَّم، الكامل في التاريخ، بيروت، لبنان، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٦٥م، ج٥، ص٦– ص٤٧٠، ج٣، ص١٠.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البُخاري، الرِّياض، السعودية، مكتبة الرُّشد، ٢٠٠٤م
- ابن التغرِّي، بردى أبو المحاسن جمال الدين يوسف، طبعة القاهرة، ١٩٥٦م، ص٣٨.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد، الحسبة في الإسلام، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ب.ت، ص١٦–٣٤.
- الحميري، ابن عبد المنعم محمد بن محمد بن عبد الله، صفة جزيرة الأندلس، تحقيق لافي بروفنسال، بيروت، لبنان، دار الجليل، ط٣، ١٩٨٨، ص١٤٩–١٧٢.
- ابن حيَان، أبو مروان حيَان بن خلف بن حسين، المقتبس في أنباء أهل الأندلس، تحقيق عبد الرحمن علي، بيروت، لبنان، دار الثقافة، ١٩٦٥م، ص١٢٥.
- ابن حيَّان، حيَّان بن خلف بن حسين، المقتبس في أخبار آهل الأندلس، تحقيق ملشور م.انطونيا، باريس، فرنسا، بولس كنتر الكتبي، ١٩٣٧م، ص١٤٦–٣٩٣.
- ابن حيَّان، حيَّان بن خلف بن حسين، المقتبس في أخبار آهل الأندلس، تحقيق شالميتا وآخرون، مدريد، إسبانيا، المعهد الإسباني للثقافة، ١٩٧٩م، ص١٠٣–٢٥٣.
- ابن حيَّان، حيَّان بن خلف بن حسين، المقتبس في أخبار آهل الأندلس، تحقيق محمود علي مكِّي، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٩٧٣م، ص٩٣– ٣٤٣.
- الخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث، قضاة قرطبة، القاهرة، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م، ص١٠٣.
- ابن الخطيب، محمَّد بن عبد الله بن سعد السلماني، أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق وتعليق: أ. ليفي بروفنسال، بيروت، لبنان، دار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكشوف، ط٢، ١٩٥٦م، ص٣٨-٩٩.

- ابن خُلدُون، عبد الرحمن بن محمد حضرمي، كتاب العبر وديوان المُبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن حاورهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، لبنان دار الكتب العِلمية، ط٢، ٢٠٠٣م، ج٤، ص١٤٩-٣٥٦.
- أبو داود، سنن أبو داود، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، كتاب الزكاة، باب من يُعطى من الصدقة وحدِّ الغنى، حديث رقم (١٦٣٤).
- الدَّهان، أُميمة، إدارة الأزمات في المنظمات، مجلة أبحاث اليرموك، مج٥، ع٤، ١٩٨٩م، ص٦٨.
- دويدار، حسين يوسف، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٥-١٠٣٠م)، القاهرة، مصر، مطبعة الحسين الإسلامية، ١٩٩٤م، ص٣٤٣.
- الرتشه، عطاء بن خليل، الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام، بحث منشور على الموقع الالكتروني .www.alsaha.com.
- بن أبي زرع، علي بن عبد الله بن أحمد، الأنيس المُطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرِّباط، المغرب، ١٩٧٢م، ص٣٥-٩٥.
- السبهاني، عبد الجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام – دراسة مقارنة-، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥م، ص٢٢٠.
- السبهاني، عبد الجبار، الاقتصاد الإسلامي، المشكلة الاقتصادية، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://al-sabhany.com/index.php/2012-08-21-01-22-31
- ستانلي، لين بول، قصة العرب في إسبانيا، ترجمة على الجارم، القاهرة، مصر، دار المعارف، ١٩٦٤م، ص٩٢-٩٥.
- شاهين، حمدي، الدولة والمجتمع في الأموي، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ٢٠٠٠م، ص١١١.
- الشيباني، محمد بن الحسن، الكسب، تحقيق سُهيل زكار، دمشق، سوريا، نشر وتوزيع عبد الهادي حرصوتي، ١٩٨٠م، ص٨٨.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- صقر، محمد وآخرون، دور الاقتصاد الإسلامي في إحداث نهضة مُعاصرة، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، عمَّان، الأردن، ١٩٨٠م ، ص٥٠.
- ابن عذاري أبو عبد الله محمد، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س. كولان و أ. ليفي بروفنسال، بيروت، لبنان، دار الثقافة، ط٣، ١٩٨٣م، الجزء الأول، ص١١٦، والجزء الثاني: ص١٦– ص٢٧٢، والجزء الثالث: ص٩٣– ١٥١.
- العذري، أحمد بن عُمر بن انس، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، تحقيق عبد العزيز الأهوازي، مدريد، إسبانيا، معهد الدِّراسات الإسلامية، ١٩٦٥م، ص٢.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البُخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٥٩م، ج١٠، ص١٣٣.
- عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس الخلافة الأُموية والدولة العامرية، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٦٩م، العصر الأول– القسم الأول: ص٢٢٦–٣٥٩، العصر الأول– القسم الثاني، ص٥٢٢–٥٢٣.
- فهمين مصطفى أبو زيد، فن الحكم في الإسلام، دار الفكر العربين القاهرة، مصر، ١٩٩٣م، ط٢، ص٦٠.
- ابن القوطية، محمد بن عمر بن عبد العزيز، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأيباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، ١٩٨٩م، ص٣٨–١٠٠.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، تحقيق محمد صباح، بيروت، لبنان، مكتبة الحياة، ١٩٨٦، ص١٣٧.
- ابن المُبارك، أبو العبَّاس زين الدِّين أحمد، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، دار الفكر، بيروت، لبنان، ب.ت، ج١، ص١٣٣.
- مصطفى، خزعل ياسين، الكوارث والظواهر الطبيعية في الأندلس وآثارها على المجتمع في عصرَي الإمارة والخِلافة (٤٢٢–١٣٨هـ/٧٥٥–١٠٣٠م)، بحث منشور، مجلة آداب الرَّافِدَين، العِراق، العدد(٥٤)، ٢٠٠٩م.
- المقرِّي، أحمد بن محمد بن احمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرَّطب، تحقيق عبَّاس إحسان، بيروت، لبنان، دار صادر، ١٩٦٨م، ص٢٦٥–٣٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، تحقيق عبد القادر بوباية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م، ص٩-١٧٣.
- مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أُمرائِها، تحقيق إبراهيم الأنباري، القاهرة، مصر، دار الكِتاب المصري، ١٩٨١م، ص٦٠-٨٤.
- مؤنس، حسين، فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس منذُ الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأُمَوِّية (٧٥٦-٧١١م)، القاهرة، مصر، السعودية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٥م، ص٢٠٦-٣٥٠.
- =======، معالم في تاريخ المغرب والأندلس، القاهرة، مصر، دار الرَّشاد، ١٩٩٧م، ص٢٧٤-٣١٤.
- المرَّاكشي، عبد الواحد بن علي التميمي، المُعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق صلاح الدين الهوَّاري، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ٢٠٠٦م، ص٢٤.
- مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري، صحيح مُسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٨هـ.
- المناجعة، عيد صباح حمدان، المجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية في الأندلس من الفتح إلى سقوط غِرناطة (٨٩٧-٩٢هـ/٧١١-١٤٩٢م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ٢٠١٤م.
- ابن منظور، محمد بن مُكرَّم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، باب فصل الهمزة، ج١، ص٢١٣.
- الناصري، أبو العبَّاس شهاب الدين احمد بن خالد بن حماد السيلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب والأقصى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
- النجفي، حسن، القاموس الاقتصادي، مطبعة الغدارة المحلية، بغداد، العراق، ١٩٧٧م، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النقيب، أحلام حسن، و أحمد، نغم عدنان، المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للأزمات الاقتصادية في الأندلس منذ الفتح حتى سقوط غرناطة، بحث منشور، مجلة التربية والعلم، ٢٠١٢م، المُجلَّد (١٩)، العدد (١).
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م، ج٣، ص٢١٧.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com